1995 04 29 - 0001 - 2

هددوا بالتظاهر وطالبوا الهراوي بردّ القانون

اهالي المخطوفين يرفضون اصول اثبات الوفاة

رفضت "لجنة اهالي المخطوفين" و"لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية" القانون المتعلق بالاصول الواجب اتباعها لاثبات وفاة المفقودين، الذي اقرّه مجلس النواب الاربعاء الماضي.

وعقدت اللجنتان مؤتمرا صحافيا امس في مكتب رئيس "لجنة الدفاع" سنان برّاج، وزعتا فيه بيانا، واعلنتا انهما لم تتبلغا القانون في صيغته النهائية حتى الآن. واحتفظتا بحقوقهما "كاملة لجهة تسمية الاحزاب والمدنيين وغير المدنيين الضالعين في جرم الخطف". واعلنتا ان "هذا القانون مرفوض جملة وتفصيلا ولن يمر".

وذكّر البيان بان اللجنتين قدّمتا الى الرؤساء الثلاثة، في نهاية عام ١٩٩٢، مشروع قانون، ابرز ما ينص عليه ان تعلن السلطة التنفيذية وفاة جميع الاشخاص الذين غادروا اماكن وجودهم بين ٢٦ شباط ١٩٧٥ و١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ ولم يعودوا، على ان يجرى قبل ذلك الاستقصاء والتحري الضروريان المؤديان الى اقتناع بوفاة المخطوفين، على قاعدة انه اذا حصل الغياب او الفقدان في ظروف يغلب فيها الهلاك على الحياة، اعتبر المفقود متوفّى. ومن النقاط التي تضمنها مشروع اللجنتين عدم تطبيق قانون العفو العام ومرور الزمن على قضية المخطوفين.

واشار البيان الى ان اللجنتين ابدتا ملاحظاتهما وتحفظاتهما عن مشروع القانون "الذي لا يمتّ بصلة الى المشروع الاساسي الا من حيث اعلان الوفاة"، لكن مجلس النواب اقرّه "من دون الالتفات الى مشروع اللجنتين وملاحظاتهما على مشروع الدولة".

من المؤتمر الصحافي وبدا براج والى يمينه حلواني.

(ابرهيم الطويل)

واعتبر ان هذا القانون حوّل قضية المخطوفين ملفات افرادية يصدر فيها القرار عن السلطة القضائية" بدلا من ان "يصدر عن السلطة التنفيذية في شكل جماعي"، وانه لم يأخذ في الاعتبار مطالبة مشروع اللجنتين "بالاستقصاء والتحري قبل اي اعلان وفاة".

ودعا البيان الاطراف الخاطفة الى ان تعلن "انه لم يعد عندها مخطوفون مما يمكن اعتماده كاثبات وفاة". وطالب "بمشروع موحد اعلاني لمرة واحدة"، مشيرا الى ان "قانون الطوائف هو قانون إنشائي".

وطالبت اللجنتان الدولة "بالعودة عن مشروعها" وتبني مشروعهما "اساسا وحيدا سليما لحل هذه القضية المعضلة". واعلنتا تمسك الاهالي "بالدعاوى التي قدموها والتي سيقدمونها ضد خاطفي فلذات اكبادهم" وانهم "متكافلون متضامنون في تكملة التحرك الذي بدأوه والذي سينتج حتما حلا عادلا لقضية المخطوفين". ودعوا الاهالي "الى عدم التعاطي مع هذا القانون المريب الذي لا يمتّ الى قضية المخطوفين بصلة"، وطالبتا رئيس الجمهورية بان "يردّ هذا القانون الى مجلس النواب".

وقال برّاج لـ"النهار" ان تحرك الاهالي "سيبدأ في اقرب فرصة ممكنة، وستكون باكورته التظاهر للتعبير عن ان هذا المشروع الذي مرّر في الليل مرفوض"، وأكدّ ان أيّا من أهالي المخطوفين "لن يذهب الى المحكمة لطلب إعلان وفاة".

وقالت رئيسة "لجنة اهالي المخطوفين" وداد حلواني أنها تستغل فرصة المؤتمر الصحافي "لطلب موعد من رئيس الجمهورية بهدف نقل وجهة نظرنا اليه. ونطلب للمرة الاخيرة مقابلته لان القرار في يده الآن".

١٩٩٥/٤/٢٩